الأمم المتحدة

A/56/757

الجمعية العامة

Distr.: General
26 December 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البنود ٢٧ و ٢٩ و ٤٣ و ٥٦ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٦ و ٨١ و ٨٢ و ٨٩ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٥ و ١١٠ و ١١١ و ١١٩ و ١٦٦ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

100102 090102 01-71658 (A)
0171658

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسة القطاعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

العولمة والاعتماد المتبادل

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي بلجيكا والهند لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم نص كل من البلاغ المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الثاني للهند والاتحاد الأوروبي (انظر المرفق الأول) والبيان المشترك عن رؤية الهند والاتحاد الأوروبي بشأن تطوير مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر المرفق الثاني) والإعلان المشترك المتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي (انظر المرفق الثالث)، المعتمد خلال مؤتمر قمة الهند والاتحاد الأوروبي، المعقود في نيودلهي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وسنكون شاكرين لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٢٧ و ٢٩ و ٤٣ و ٥٦ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٦ و ٨١ و ٨٢ و ٨٩ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٥ و ١١٠ و ١١١ و ١١٩ و ١٦٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) جان دي رويت
السفير فوق العادة والمفوض،
الممثل الدائم لبلجيكا

(توقيع) ساتيابراتا بال
الممثل الدائم بالنيابة للهند

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي بلجيكا والهند لدى الأمم المتحدة

البلاغ المشترك الصادر عن

مؤتمر القمة الثاني للهند والاتحاد الأوروبي

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

١ - عُقد مؤتمر القمة الثاني بين الهند والاتحاد الأوروبي في نيودلهي بالهند في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومَثَّل الهند رئيس الوزراء آتال بيهاري فاجبايي. ومَثَّل الاتحاد الأوروبي رئيس وزراء بلجيكا غيي فيرهوفتشات، بصفته رئيس المجلس الأوروبي، ورئيس اللجنة الأوروبية رومانو برودي.

٢ - وشارك في مؤتمر القمة الوزراء الهنود جاسوانت سينغ (الشؤون الخارجية)، وموراللي مانوهار جوشي (تنمية الموارد البشرية، وتنمية المحيطات، والعلم والتكنولوجيا)، وموراسولي ماران (التجارة والصناعة)، ووزيرة الدولة البلجيكية السيدة آن - مي نيتس - أوتيبروك (الشؤون الخارجية) والمفوض الأوروبي باسكال لامي (التجارة).

٣ - واعتمد القادة البيان التالي:

تنمية كامل إمكانات شراكتنا

٤ - ما زلنا نحن، الهند والاتحاد الأوروبي، الجهتين الفاعلتين العالميتين في العالم المتعدد الأقطاب، مصممتين على زيادة توسيع علاقتنا. وسنواصل تحقيق هذا الهدف على أساس الإعلان المشترك للهند والاتحاد الأوروبي، المعتمد في مؤتمر قمة لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والذي يبين إطار شراكتنا الاستراتيجية. ونرحب بالنتائج الهامة والملموسة، التي تحققت من خلال برنامج عمل لشبونة، وسنمضي في هذا السبيل، وقد اتخذنا مزيدا من التدابير لتنفيذها قبل مؤتمر قمتنا المقبل، المقرر عقده في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٢.

٥ - ونرحب، على وجه الخصوص، بالحوار السياسي المتزايد القوة على جميع الصعد. وسنعمق هذا الحوار لتحقيق المزيد من النتائج الموضوعية وللتركيز خصوصا على المسائل الاستراتيجية ذات الأهمية المشتركة. وتأسيسا على قيمنا الأساسية المشتركة، سنواصل مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتناول مسائل حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والثنائي.

٦ - وسعيا إلى توسيع نطاق اتصالاتنا المؤسسية، نشجع البرلمان الهندي والبرلمان الأوروبي على التعاون في تعزيز العلاقات الثنائية.

٧ - ونشيد بمساهمة صناعتنا في المبادرة المشتركة بين الهند والاتحاد الأوروبي لتعزيز التجارة والاستثمار، مع التركيز في جولة أولى على قطاعات تجهيز الأغذية، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وندعو اللجنة المشتركة بين الهند والجماعة الأوروبية إلى أن تكفل المتابعة الكفؤة للتوصيات المقدمة من مؤتمر قمة الأعمال التجارية المشترك بين الهند والاتحاد الأوروبي. ونشجع، صناعتنا على بدء جولة ثانية من ''المبادرة المشتركة'' لتناول مجالات من مثل الخدمات المالية، والمنسوجات، والتكنولوجيا الإحيائية، والطاقة، والكهرباء، وأي شكل آخر من أشكال الهياكل الأساسية.

٨ - وقد قطعنا شوطا بعيدا في جعل الاتصالات بين المجتمعات المدنية عنصرا حيويا من عناصر شراكتنا. ونقدر، على وجه الخصوص، توصيات الاجتماع الناجح الثاني للمائدة المستديرة المشتركة بين الهند والاتحاد الأوروبي للشخصيات البارزة. ونرى أيضا أن عقد حلقة دراسية مشتركة للمفكرين بين الهند والاتحاد الأوروبي خطوة هامة لتحقيق تفاهم متبادل أفضل وللتقريب بين شعوبنا. وإن من شأن المضي في تطوير كلتا المبادرتين أن يزيد من دينامية المجتمع المدني في العلاقات المشتركة بين الهند والاتحاد الأوروبي.

التصدي للتحديات العالمية

٩ - ونحن ملتزمان بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بدورها في توطيد وصيانة السلم والأمن الدوليين. ونُدرك الأهمية المتزايدة للهند والاتحاد الأوروبي على حد سواء في الأمم المتحدة، بما في ذلك مساهمتنا في مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي السلم والأمن الدوليين.

١٠ - وندعم التحالف الدولي في الكفاح ضد الإرهاب، حيثما يقع وبصرف النظر عن دوافعه. وسنكفل أن يكون الكفاح ضد الإرهاب وفقا لسيادة القانون. وبناء على النتائج التي توصل إليها اجتماع خبرائنا بشأن مكافحة الإرهاب، نقرر أن نواصل حوارنا الثنائي وأن ندعم اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي وتنفيذها في وقت مبكر. وندعو إلى التوقيع والتصديق في وقت مبكر على اتفاقيات الأمم المتحدة الحالية لمكافحة الإرهاب؛ ونرحب باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وندعم قيام جميع الدول الأعضاء بتنفيذه تنفيذا كاملا.

١١ - وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) وللإجراء المتخذ عملا بهذا القرار. ونعرب عن الأمل في أن يكفل تطور الأحداث الحالي ألا تكون أفغانستان بعد الآن قاعدة للمنظمات الإرهابية ومعسكرات التدريب، وأن نُمهد السبيل لقيام حكومة مستقرة ومسالمة. فالشعب الأفغاني يستحق حكومة مستقلة وعريضة القاعدة ومتعددة الأعراق وتمثله حق تمثيل وتلبي حاجاته وطموحاته وتحترم المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان المعنية. وندعم الدور المركزي للأمم المتحدة في إطار واسع من المشاورات الدولية في توطيد السلام والاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان، كما أننا نحن على استعداد للإسهام في هذا الصدد. ونحن ملتزمان بتقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان وبتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل لإعادة إعمار أفغانستان بعد عودة السلام إليها. ونؤكد من جديد العلاقات الحميمة والوديّة مع شعب أفغانستان.

١٢ - ونتفق أيضا على مضاعفة جهودنا الأولية الرامية إلى مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات وإساءة استعمالها والصلة بين المخدرات والإرهاب، وإلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

١٣ - ونؤكد أن الديمقراطية والتعددية خير ضمانين لتمتع الأفراد بحقوق الإنسان وأنهما أساس لا غنى عنه للحكم الرشيد. ونحن ملتزمان بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحريات الأساسية، واضعين نصب أعيننا طابعها العالمي والمترابط وغير القابل للتجزئة، على نحو ما أُعرب عنه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا. ويسهم النمو والتنمية الاقتصاديان في التمتع الأكمل بحقوق الإنسان.

١٤ - وندرك أن أحد أكبر التحديات في الألفية الجديدة يتمثل في القضاء على الفقر. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل معا وعلى نحو وثيق من أجل تحسين مستويات معيشة مواطنينا ونوعية حياتهم.

١٥ - ونحن عاقدان العزم على أن نكون شريكين في تعزيز السلم والأمن العالميين. ونعيد تأكيد التزامنا المطلق بالهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية وفي نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وسنواصل العمل سوية للقضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ولتعزيز قواعد المعاهدات الدولية المناهضة لهذه الأسلحة. وسنشرع في تناول مسألة انتشار القذائف التسيارية من جميع جوانبها. ونحن متفقان على العمل من أجل الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة في المستقبل وسنضاعف تعاوننا في ميدان الضوابط المفروضة على تصدير المواد الخطرة.

١٦ - وسوف نواصل تعزيز تشاورنا بشأن المسائل البيئية المتعددة الأطراف في تناول تحديات تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة. وسنواصل السعي للتصديق على بروتوكول كيوتو في وقت مبكر من أجل تناول تغير المناخ والتدهور البيئي العالمي عملا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في بون. وسنواصل الحفاظ على تواصل وثيق بشأن العمل التحضيري المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠٠٢، كما سنواصل الحفاظ على التعاون بشأن الاهتمامات المشتركة. وسيعزز الاتحاد الأوروبي التعاون مع الهند لتيسير تدفقات الاستثمار والتكنولوجيات والتوفير المشترك للمعارف العلمية في هذا الصدد.

١٧ - وما نزال مصممين على الإسهام في السلام والاستقرار والتنمية في منطقتينا وما وراءهما ونرى أن التكامل الإقليمي إسهام كبير لتحقيق هذا الهدف.

زيادة تعميق حوارنا بشأن التعاون الاقتصادي والإنمائي

١٨ - أعان الحوار الاقتصادي الرفيع المستوى بين الهند والاتحاد الأوروبي على بناء ثقة وتفاهم متبادلين، ومكننا من معالجة عدد من المسائل التجارية والاقتصادية الثنائية الهامة. وما زلنا ملتزمين بتعزيز هذا الحوار وتحديد مزيد من الإجراءات التي تشجع التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والهند. وندرك أيضا ضرورة العمل على زيادة التواصل مع مجتمع الأعمال التجارية لدى كل منا لبلوغ هذا الهدف.

١٩ - ونشيد بإنشاء الأفرقة العاملة الثنائية التي مكنت خبراءنا من تغطية طائفة متنوعة من المسائل وتقديم الدعم الكامل لهم في مواصلة تناول المواضيع ذات الأهمية المشتركة من أجل تيسير وتعظيم إمكانيات وصول كل منا إلى الأسواق.

٢٠ - ونرحب بالخطوات المتخذة لإنشاء فريق خبراء للدفاع التجاري. ونشير إلى أن أول اجتماع سيُعقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونرحب أيضا بمبادرة الاتحاد الأوروبي لعقد سلسلة من الحلقات الدراسية في الهند خلال كانون الأول/ديسمبر من هذا العام لمكافحة الإغراق.

٢١ - وسنعزز تعاوننا الإنمائي للإسهام في نمو الهند الاقتصادي وتمنيتها المستدامة. ويتبقى التعليم والصحة البيئية تمثل كلها قطاعات التعاون في الأعوام المقبلة. ويُؤذن التوقيع على الاتفاق التمويلي الداعم للتعليم الابتدائي الشامل باستمرار التزام الاتحاد الأوروبي بسياسة الهند لتعميم التعليم الابتدائي. وفي مجال التنمية، سنتعاون أيضا في عقد حلقات عمل مشتركة تضم الجهات الفاعلة الرئيسية لوضع مبادرات مشتركة والشروع في إجراء دراسة استطلاعية لإنشاء معهد تكنولوجيا البيئة في الهند. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه، فضلا عن الإغاثة الطارئة الكبيرة التي قُدمت من قبل إلى غوجارت، بالإسهام في العملية المتوسطة والطويلة الأجل لإنعاش المناطق المدمرة وإعادة إعمارها.

٢٢ - وسنعزز تعاوننا الاقتصادي الثنائي، بهدف تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الهند والاتحاد الأوروبي. كما أننا سنطلق برنامجا جديدا يرمي خصوصا إلى تهيئة بيئة اقتصادية ملائمة لكل منا. ونشجع أيضا قطاعنا الخاص على الإفادة من البرامج الإقليمية للجماعة الأوروبية. وسنسعى إلى تعزيز تنمية الهياكل الأساسية في الهند.

٢٣ - ونُعرب عن ارتياحنا لنجاح اختتام المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة، ولا سيما ارتياحنا لبرنامجه الإنمائي، إذ أنه يزيد تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وسنُعمق تعاوننا في منظمة التجارة العالمية لبلوغ هذه الغاية.

توسيع نطاق تعاوننا ليشمل مجالات جديدة

٢٤ - يسرنا أن نعلن التوقيع على اتفاق بشأن التعاون في العلم والتكنولوجيا. فهذا الاتفاق سيعزز التعاون بين مراكزنا للامتياز العلمي وبين أغزر علمائنا إنتاجا في المشاريع البحثية المشتركة في أحدث مواضيع العلم والتكنولوجيا.

٢٥ - ونتشاطر كلانا الهدف المتمثل في الاقتصاد القائم على المعرفة وتسخير آخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا لمعالجة مشاكل التنمية. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الهند برزت كمركز للامتياز العلمي في ميدان تكنولوجيا المعلومات. ويوافق كلا الجانبين على تسهيل انتقال العاملين الفنيين وعلى توفير سبل تصدير البرامجيات. وقد اعتمدنا بيان رؤية الهند والاتحاد الأوروبي بشأن تطوير مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصادر في نيودلهي، ونوافق على العمل لتنفيذه في وقت مبكر.

٢٦ - وندعو إلى الإبرام المبكر لاتفاق التعاون الجمركي ونحيط علما بالمحادثات الاستطلاعية بشأن إمكانية وضع اتفاق بشأن النقل البحري.

٢٧ - فيما تبلغ صلاتنا السياسية والاقتصادية مرحلة النضج وفيما يتفاعل مجتمعانا المدنيان تفاعلا أوثق باطراد فإننا ندعو فنَّانينا وكتابنا وموسيقيينا وصانعي الأفلام لدينا، والقيِّمين على تراثنا الثقافي الزاخر للاستجابة للطلب المتزايد باستمرار لدى مواطني الهند وأوروبا إلى التعرف على المزيد من ثقافة كل منا وللمشاركة في المناسبات والمبادلات الثقافية. وإدراكا منا أن التبادل الثقافي يعتمد أولا وقبل كل شيء على الروح الخلاقة للفنانين أنفسهم، فإننا سنسعى إلى إتاحة السبل والمناسبات التي تيسر مثل هذا التفاعل الثقافي والتعاون الثقافي بين المنظمات الثقافية ذات الصلة، وندعو قطاع الأعمال التجارية الخاص إلى الاضطلاع برعاية هذه السبل والمناسبات.

برنامج عمـل

نتفق على البرنامج التالي:

تنمية كامل إمكانات شراكتنا

- نزيد الحوار السياسي بين الهند والاتحاد الأوروبي لتناول عواقب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر.
- نطلب إلى خبرائنا وضع برنامج من الإجراءات المتضافرة بشأن تعزيز وتنمية التعاون في مكافحة الإرهاب.
- سوف تُبحث الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارهما عنصرا في اجتماعات المسؤولين.
- سوف تنظر اللجنة المشتركة بين الهند والاتحاد الأوروبي في توصيات مؤتمر قمة الأعمال التجارية التي يضعها مجتمعا الأعمال التجارية لدينا في إطار ''المبادرة المشتركة بين الهند والاتحاد الأوروبي لتعزيز التجارة والاستثمار''. ونُشجع صناعتنا على إجراء جولة ثانية في الدراسات المشتركة بموجب المبادرة المشتركة في قطاعات الخدمات المالية والمنسوجات والتكنولوجيا الاحيائية والطاقة والكهرباء.
- نقيم برنامجا طويل الأجل لشبكة من المفكرين يبدأ العمل به اعتبارا من عام ٢٠٠٣.

التصدي للتحديات العالمية

- نعمل سوية لاعتماد الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي وتنفيذها في وقت قريب.
- نعمل على عالمية شمول الصكوك الدولية (منها اتفاقية الأسلحة الكيمائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية واتفاقية الأسلحة التقليدية) التي تُعتبر الهند والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أطرافا فيها، وتنفيذها تنفيذا كاملا وتعزيزها حسب مقتضى الحال، والشروع في أوائل عام ٢٠٠٢ في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض إنتاج الأسلحة النووية أو أي أجهزة نووية متفجرة أخرى، وتناول مسألة انتشار القذائف التسيارية.
- نعقد في أوائل عام ٢٠٠٢ اجتماعا ثانيا للخبراء بشأن التعاون حول فرض ضوابط على تصدير المواد الخطرة.

- نتشاور ونتعاون بشأن التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠٠٢، بهدف وضع برنامج يمثل الأهمية السياسية للحدث.

زيادة تعميق حوارنا بشأن التعاون الاقتصادي والإنمائي

- نواصل الحوار الاقتصادي لإقامة علاقات ثنائية أوثق في الميدانين الاقتصادي والتجاري.
- نعقد الجلسات المقبلة للجان الفرعية المعنية بالتجارة والتعاون الاقتصادي والتعاون الإنمائي في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ وللجنة المشتركة في عام ٢٠٠٢، لاستعراض تقدم العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية.
- نبدأ برنامجا للتعاون المشترك، يرمي إلى زيادة تدفقات التجارة والاستثمار.
- نعقد الاجتماع الأول للخبراء بشأن الدفاع التجاري.
- نشجع القطاع الخاص لدى كل منا على تعزيز تعاونهما، ولا سيما من خلال الإفادة الكاملة من برامج مثل آسيا للاستثمار، وآسيا لإعمار الحواضر، وآسيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآسيا للشبكات.
- نعزز الحوار بين الهند والاتحاد الأوروبي وصولا إلى فهم أفضل لمواقف كل منهما من البُعد الإنمائي لمسائل منظمة التجارة العالمية.

توسيع نطاق تعاوننا ليشمل مجالات جديدة

- نطور رؤية جديدة لتعاوننا العلمي والتكنولوجي المقبل، ونقوم في أوائل عام ٢٠٠٢، بعقد اجتماع اللجنة التوجيهية لإعداد خطة عمل بموجب اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي.
- ندعم الجهود التي تبذلها شركات تكنولوجيا المعلومات في تنظيم معرض للاتحاد الأوروبي والهند في غضون الأشهر الـ ١٨ المقبلة.
- ستتناول اللجنة المشتركة بين الجماعة الأوروبية والهند قطاع الطاقة.
- نعقد اجتماعا للأعمال التجارية بين الهند والاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بشأن قطاع صناعة الأغذية الزراعية.
- نُجري مفاوضات تجارية بشأن وضع اتفاق للتعاون الجمركي في عام ٢٠٠٢.
- نواصل على نحو نشط المحادثات المتعلقة بإمكانية وضع اتفاق ثنائي للنقل البحري.
- نضع خطة لعقد ”منتدى ثقافي للاتحاد الأوروبي والهند“ في عام ٢٠٠٢.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلَي بلجيكا والهند لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك عن رؤية الهند والاتحاد الأوروبي بشأن تطوير مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

١ - تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القوة الدافعة وراء إنشاء المجتمع العالمي للمعلومات في القرن الحادي والعشرين. ذلك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما لديها من إمكانات لإيجاد تطبيقات وخدمات جديدة ، أخذت تبرز كأداة رئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لجميع البلدان، بما فيها البلدان التي عكفت على بناء اقتصاداتها وترسيخ مكاسب تنميتها. وإذ أننا ندرك أن في وسع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تضطلع بدور هام في تنمية المجتمع، ولا سيما بزيادة الازدهار والإنتاجية الاقتصادية، فإننا نتفق على العمل سوية من أجل زيادة تطوير مجتمع المعلومات لدى كل منا.

٢ - ومع بداية قرن جديد، نعيد تأكيد التزامنا بمواصلة تعزيز شراكتنا الاقتصادية الكبيرة والمتنامية. ذلك أنه يتوفر لكل منا مساحة جغرافية شاسعة وتنوع ثقافي ولغوي ومجتمع مدني نابض بالحياة.

٣ - وتبرز الهند، الديمقراطية الأكبر في العالم والموطن لبليون نسمة، رائدة في ميدان الصناعة القائمة على المعرفة، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٤ - ويركز الاتحاد الأوروبي على مجتمع المعلومات باعتباره موضوعا بالغ الأهمية للعمل السياسي لكفالة أن تُفيد صناعته ومواطنوه أيما فائدة من الفرصة الجديدة. ومن هنا كان إطلاق المجلس الأوروبي لخطة عمل أوروبا الإلكترونية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بهدف جعل الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠ ''أشد الاقتصادات، التي تقوم على أساس المعرفة، منافسة وديناميةً''.

٥ - وما زال الاتحاد الأوروبي يشكل السوق الأكبر للصادرات الهندية التي شهدت فيها التجارة نموا كبيرا على مدى الأعوام القليلة الماضية. على أن إمكانات زيادة تعزيز التجارة والاستثمار كبيرة نظرا إلى ضخامة اقتصاد كل منا. وفي هذا السياق، تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالا يبشر بالخير لتعاون مفيد متبادل بين الاتحاد الأوروبي والهند.

٦ - وفي وسع التعاون الاقتصادي بين الهند والاتحاد الأوروبي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يمكِّن من التعاون من خلال طيف واسع من الأعمال التجارية وغير التجارية: بدءا من الإجراءات الأفقية، من مثل بلورة السياسات العامة، والمبادرات الحكومية، ومسائل المعايير والمسائل التنظيمية، والمشاريع الخاصة بقطاعات بعينها، ومبادرات

إدارة الأعمال التجارية وإدارة الصناعة، وانتهاء بالبرامج العلمية والتكنولوجية. وتكمن الفائدة الكبرى من مثل هذا التعاون في مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني في مشاريع/برامج، تقوم على أساس المصلحة المتبادلة، وتحفز وتعزز العلاقات ما بين المؤسسات التجارية، وتعود بالفائدة على المجتمعات المحلية والتنمية الشعبية.

٧ - ويعلِّق كل من الهند والاتحاد الأوروبي أهمية على التحرير الفعال لأسواق الاتصالات الإلكترونية، ولا سيما على أساس الاتفاق بشأن تكنولوجيا المعلومات، والاتفاق المشترك بين الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات ومنظمة التجارة العالمية بشأن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية. ذلك أن من شأن هذا أن يُحدث مزيدا من المنافسة ومن ثم أن ينمِّي الأسواق، ويوسع نطاق خيار المستهلكين، ويحسِّن نوعية وتنوع الخدمات، ويخفض الأسعار، ويمكِّن مجتمع المعلومات من تقديم خدماته، ولا سيما التجارة الإلكترونية.

٨ - وسيجري حوارنا بشأن التعاون في إطار الفريق العامل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والهند المعني بمجتمع المعلومات، الذي أُنشئ مؤخرا. وسيتناول هذا الحوار، على سبيل المثال لا الحصر، المواضيع التالية:

(أ) أُطر السياسة العامة والأطر التنظيمية وتنفيذها، بهدف تهيئة بيئة مؤاتية لتطوير مجتمع المعلومات، ولا سيما بتحسين الهياكل الأساسية وبتيسير سبل الوصول؛

(ب) زيادة تنمية القدرات البشرية واستحداث المعارف وتبادلها، بما في ذلك إعداد المدربين في ميادين تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة؛

(ج) ترويج التجارة الإلكترونية، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(د) زيادة التعاون في إطار المنظمات الدولية ومن أجل معالجة مسائل تكنولوجيا المعلومات؛

(هـ) تعزيز التعاون المتعلق بالبحث والتنمية التكنولوجية والبيان العملي في ميادين تكنولوجيات مجتمعات المعلومات؛

(و) التواصل مع دوائر وشبكات البحث.

٩ - وكذلك سننظر في الإجراءات التعاونية المشتركة التي تشارك فيها الحكومة والإدارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. إذ أن في وسع هذه الإجراءات أن تتطرق لمجالات من مثل وضع السياسات وعمليات تبادل الممارسات التنظيمية وأمن الشبكات والجريمة الحاسوبية وحماية الهياكل الأساسية البالغة الأهمية ومشاريع التوحيد القياسي/المشاريع النموذجية في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية من مثل الصحة والتعليم و ''إنجاز المعاملات الحكومية إلكترونيا''.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلَي بلجيكا والهند لدى الأمم المتحدة

إعلان بشأن مكافحة الإرهاب الدولي

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

١ - تؤكد الهند والاتحاد الأوروبي أن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا للسلم والأمن. إذ أنه يشكل تحديا لجميع الدول والإنسانية بأسرها، وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان. ويغدو مجتمعاهما، إذا ما وضعت في الاعتبار تسامحهما وانفتاحهما وديمقراطيتهما وتعدد ثقافتهما، عرضة إلى حد بعيد للهجمات الإرهابية. وليس الكفاح ضد الإرهاب موجها ضد أي مجتمع أو عقيدة.

٢ - وتقع على كاهل جميع الدول مسؤولية الامتناع عن تقديم أي دعم معنوي أو مادي أو دبلوماسي لأعمال الإرهاب، ومنع استخدام أراضيها في رعاية الأعمال الإرهابية ضد الدول الأخرى. وتدعم الهند والاتحاد الأوروبي القيام، استنادا إلى القانون الدولي، باتخاذ تدابير حاسمة ضد من يقدم من الدول والأفراد والكيانات، الدعم والإيواء والتمويل، أو يحرض أو يدرب الإرهابيين أو يشجع على الإرهاب. ذلك أنه لا يمكن أن يكون للإرهاب أي مبرر ديني أو عرقي أو أيديولوجي أو أي مبرر آخر. إننا ندعم الكفاح ضد الإرهاب الدولي، حيثما يقع، وبصرف النظر عن دوافعه.

٣ - ويغدو لزاما على جميع الدول أن تتعاون بكل الوسائل المشروعة على منع وقمع تمويل أعمال الإرهاب في أراضيها.

٤ - ونرحب بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يوفر إطارا هاما للإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب. ونحن ملتزمان بتنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا.

٥ - وتؤكد الهند والاتحاد الأوروبي من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الكفاح ضد الإرهاب. وهما يتفقان على أنه يجب القيام بذلك الكفاح مع التقيد بحقوق الإنسان وسيادة القانون اللذين يسعى هذا الكفاح إلى حمايتهما وتعزيزهما.

٦ - وهما يدعوان إلى القيام في وقت مبكر باعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ومن شأن اعتماد وتنفيذ هاتين الاتفاقيتين وغيرهما من اتفاقيات الأمم المتحدة أن يساعد في توطيد الأساس القانوني للمكافحة الفعالة للخطر العالمي للإرهاب.